جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

دول القرن الافريقي

إعداد:
فريق الرصد بمركز دراسات القرن الإفريقي

دول القرن الافريقي

سجلت في أثيوبيا أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19 (كرونا) في 013/مارس/2020م[1] ليتبع ذلك في 31/مارس/2020م إعلان المجلس الإنتخابي أنه لن يتمكن في أغسطس من العام 2020 من إجراء الإنتخابات في موعدها المقرر وبفعل التحوط لتأثير جائحة كرونا تم تأجيل الإنتخابات في كل من أثيوبيا بقرار من مجلس الانتخابات، وكذلك أيضا في الصومال تم تأجيل الإنتخابات وكان يفترض أن تجرى انتخابات برلمانية في كلا الدولتين في منتصف العام غير أنها أجلت، ففي أثيوبيا يكفل الدستور الأثيوبي بأن يمدد البرلمان صلاحية تمديد إنعقاده عند انتهاء دورته مدة ثلاثة أشهر غير قابلة للتمديد مما يسمح بتأجيل الإنتخابات لثلاثة أشهر، أما في الصومال فتم تأجيلها إلى مطلع العام (فبراير 2021م).

في يونيو 2020م قرر المجلس الفيدرالي الأثيوبي (الغرفة الثانية للبرلمان) ـ وهو أعلى هيئة تشريعية ويضم 153 عضواً ينتخبون على أسس إثنية لكون أثيوبيا دولة فيدرالية إثنية ـ تأجيل الإنتخابات البرلمانية الفيدرالية والإقليمية وذلك بناءً على توصية من مجلس التحقيق الدستوري (يتكون من أحد عشر عضواً ويرأسه رئيس المحكمة العليا) إلى حين زوال الجائحة، وقبل إنقضاء المهلة التي حددها المجلس الانتخابي الأثيوبي وحدد فيها بأن تجرى الانتخابات قبل نهاية شهر أغسطس، اتخذ المجلس الفيدرالي قراراً بتأجيل الانتخابات لعام أي حتى أغسطس 2021م، بهذا القرار يكون المجلس الفيدرالي قد حسم جدل تأجيل الانتخابات في أثيوبيا والذي أثاره قرار البرلمان الفيدرالي الذي أحال قضية التأجيل إلى مجلس التحقيق الدستوري بسبب نص دستوري يشير إلى أنه لا يحق تأجيل الانتخابات لأكثر من ثلاثة أشهر وبعدها يكون البرلمان الفيدرالي، والبرلمانات الإقليمية، والحكومة الفيدرالية، والحكومات الإقليمية فاقدة للشرعية الدستورية.

وفق الدستور كان من المقرر أن تعقد الإنتخابات في نهاية شهر أغسطس 2020، وتنتهي الفترة الدستورية للبرلمان والحكومة الفيدرالية، وكذلك البرلمانات والحكومات الإقليمية التسعة، في شهر سبتمبر، وأمام هذه المعضلة تقدمت الحكومة في نهاية إبريل عن طريق نائب المدعي العام بطلب تعديل الدستور، أو تقديم تفسيرات دستورية تساعد في تجاوز النص الدستوري الذي تقدم ذكره، أو حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ، وعزز ذلك الطلب رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمدى علي بأن طلب من البرلمان تأجيل الانتخابات، وكان قد طلب في شهر يونيو من البرلمان التمديد لحكومته فأوصت لجنة التحقيق الدستوري في السادس من يونيو بتمديد فترة إنعقاد البرلمات والمجلس الفيدرالي والمجالس الإقليمية، والتمديد للحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية لفترة عام كحد أقصى، بعد أن أخذت لجنة التحقيق الدستوري بمبدء التفسير الدستوري وفق المادة 83 من الدستور الأثيوبي [2]. هذه

المقترحات لم تعجب جبهة تحرير شعب تجراي، التي خرجت من الائتلاف لأنها رأت في سياسة آبي أحمد مساس للمكتسبات التي حققتها بئرساء النظام الفيدرالي الاثني، وأعتبرت حكومة آبي أحمد غير شرعية ليشكل ذلك فيما بعد نقطة الخلاف بين الحكومة الفيدرالية، والجبهة الشعبية لتحرير تجراي والتي تسيطر على إقليم تجراي.

كانت جبهة تحرير شعب تجراي قد رفضت مقترح آبي أحمد بتأسيس حزب وطني تحت إسم حزب الإزدهار الأثيوبي (Ethiopian Prosperity Party (EPP تكون نواته الكتل الأربعة المكونة للجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الأثوبية Peples (Ethiopian Revolutionary Democratic Front (EPRDE

- جبهة تحرير شعب تجراي.
- حزب الأمهرا الديمقراطي
- الحزب الديمقراطي الأرومي
- الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب أثيوبيا.

ومن ثم تدخل فيه من رغبت من بقية الأحزاب الأثيوبية، ورغم رفضها وهي الشريك المؤسس للائتلاف الحاكم مضى آبي أحمد نحو إعلان حزب الازدهار في ديسمبر 2019م ليعمق شقة الخلاف بينه وبين أهم شريك في الائتلاف.

هذه الخطوات التي قام بها رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد دفعت جبهة تحرير شعب تجراي للإنكفاء في إقليم تجراي الواقع في شمال أثيوبيا، وسعت لقيام الانتخابات في الاقليم بتاريخ التاسع من سبتمبر، وفي الخامس عشر تم إعلان نتائج الإنتخابات بفوز جبهة تحرير شعب تجراي بـ 189 مقعدا من 190، فأعلن المجلس الفيدرالي عدم شرعية الانتخابات وفي السادس من أكتوبر طلب من الحكومة الفيدرالية وقف التمويل وقطع الاتصالات مع حكومة إقليم تجراي وطلب من جميع المؤسسات الفيدرالية وقف التعامل مع حكومة إقليم تجراي، وإعلان الحظر الجوي على الإقليم.

تحول الخلاف الدستوري إلى صراع مسلح

في مطلع عام 1992م نشب خلاف داخل الائتلاف الحاكم في أثيوبيا في أولى خطواته في الحكم طرفه جبهة تحرير أرومو، وجبهة تحرير شعب تجراي العضو المهيمن على بقية الائتلاف كان ميدانه داخل المجلس الوطني كاد أن ينحرف بالفرقاء إلي حرب أهلية غير أن تدخل أمريكا ودعوة الفرقاء إلى حوار أوقف النزاع المسلح بين الطرفين وتم تحديد موعد للانتخابات في 2/يونيو/1992م وأن تجري على مستويين إقليمي (محلي)، وفيدرالي (إتحادي)، طلبت جبهة تحرير أرومو تأجيل الإنتخابات غير أن طلبها جوبه بالرفض القاطع من الطرف المهيمن في الائتلاف الحاكم جبهة تحرير شعب تجراي فانسحبت من العملية السياسية ليفوز الائتلاف (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الأثيوبية)

بالانتخابات، ليشكل هذا النزاع بذرة الخلاف الذي تفاعل في الحاضر بقوة وطرفاه جبهة تحرير شعب تجراي وبقية مكونات الائتلاف الحاكم، سقنا هذه الحادثة من أجل الربط في أن الخلاف قديم تجدد، في الفترة الأولى تم إحتواؤه بفعل الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة، أما الخلاف الحالي فافتقد إلى أي ضغط من الولايات المتحدة فانحرف نحو الحل العسكري.

يوجد في الدستور الفيدرالي الأثيوبي ثغرة تجيز للأقاليم تكوين قوات أمنية خاصة بها وهي من بنات أفكار جبهة تحرير شعب تجراي أوجدتها في الدستور من أجل أن تحتفظ بعتادها العسكري الضخم من حقبة الصراع مع نظام منجستو هيلي ماريام وذلك من أجل أن تحمي المكتسبات التي حققتها بعد وصولها للسلطة وبقائها في سدة الحكم، وأيضا كأداة لتخويف المنافسين وقد تجلى ذلك في قول رئيس الوزراء الراحل ملس زيناوي لمعارضيه (نحن وصلنا للسلطة بقوة ومن يريدونها عليهم إنتزاعها بقوة السلاح).

كان بإمكان رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد، وكذلك جبهة تحرير شعب تجراي تجنب الصراع المسلح الدامي، غير أنهما إتجها نحو التصعيد العسكري، فعمل آبي أحمد ومن وقت مبكر تحسبا لهذا الصراع على تطهير الخدمة المدنية والجيش الفيدرالي من التجراي تحت تهمة الفساد ففي 12/نوفمبر/2018م تم توقيف كبار المسؤولين من جهاز الأمن والمخابرات بينهم 27 جنرالا من الجيش الفيدرالي، فسبعة وخمسين جنرالاً من أصل واحد وستين من أعلى الرتب العسكرية في الجيش الفيدرالي هم من إثنية التجراي، كما عمل على تصفية جهاز الإستخبارات والأمن الذي كانت تهيمن عليه جبهة تحرير شعب تجراي، وختم كل هذه الخطوات بأن طلب من البرلمان الفيدرالي إعلان حالة الطوارئ في الإقليم. في المقابل كانت جبهة تحرير شعب تجراي تعمل على تأكيد سيطرتها على القيادة الشمالية للجيش الفيدرالي ومقره إقليم تجراي، ويتألف من فيلق كامل التسليح ليشكل ذلك تهديدا مباشرا لآبي أحمد ويدفعه نحو المواجهة العسكرية.

في الرابع من نوفمبر أعلنت أثيوبيا البدء في الحملة العسكرية ضد جبهة تحرير شعب تجراي، فهاجمت الجبهة مباشرة القوات الفيدرالية في حُمَرا أقصى شمال غرب أثيوبيا في صبيحة 5/ نوفمبر/2020[4] وفي منتصف نوفمبر تعلن جبهة تحرير شعب تجراي أنها قصفت مطارين في إقليم أمهرا في كل من مدينتي بحر دار وقندر وكان الهدف قوات إرترية كانت تتجمع في المدينتين حيث نقلت إرتريا فرقتين (2. تصريحات حاكم إقليم تجراي دَبْراطينْ بتاريخ 2/نوفمبر/2020م) في نهاية شهر أكتوبر من أجل إسناد القوات الغير نظامية (المليشيات) من الإقليم، ثم تبع ذلك بقصف للعاصمة الإرترية، ليمهد ذلك دخول عوامل جديدة في الصراع وهو دخول إرتريا كطرف في الصراع، ودخول مليشيات إقليم الأمهرا كطرف داخلي ثاني مع الجيش الفيدرالي.

نتيجة الصراع

لحقت بجبهة تحرير شعب تجراي هزيمة عسكرية وتمت إزاحتها من المشهد السياسي في أثيوبيا ولو مؤقتا وهذا سيترتب عليه تطورات في الحراك السياسي والأمني في داخل أثيوبيا وإقليم القرن الإفريقي.

فداخليا تمكن آبي أحمد من إزاحة منافسه القوي وهو جبهة تحرير شعب تجراي مما سيمكنه من خوض الانتخابات المقبلة دون أن يواجه منافساً قوياً، كما سيمكنه في حالة فوز حزب الازدهار إنفاذ برامجه التي طرحها في رؤيته الفلسفية لمستقبل الحكم في أثيوبيا كتابه مدمر (التعاضد) وقد يجري تعديلاً في الدستور لارساء نظام سياسي جديد بديل للنظام السياسي الحالي القائم على الفيدرالية الإثنية، فآبي أحمد يرى أن النظام الفيدرالي القائم على الإثنية عمق الانقسامات العرقية، كما أنه قد ينتج من جديد دكتاتورية عرقية كالسابق، وأنه أوجد مشاكل بنيوية تهدد وحدة أثيوبيا، لذلك يرى أن تكون أثيوبيا موحدة سياسيا متنوعة عرقيا، وتشجيع المساهمات الفردية والجماعية، وإنهاء الإنعزال على أساس عرقي، تبني نهج إقتصادي أكثر إنفتاحا خاصة القطاع الخاص.

استمرار الصراع داخل إقليم الأرومو المعارض لسياسة آبي أحمد التي تسعى لتأكيد السلطة المركزية والتي تتعارض مع أهداف القوميين من الأرومو والتي تتلخص في شعارهم أرومو أولاً.

يتوقع أن تبرز قومية الأمهرا من جديد بعد أن عانت من كبت طويل في فترة حكم جبهة تحرير شعب تجراي، وهي حاليا من أكثر المؤيدين لتوجهات آبي أحمد السياسية نحو النظام المركزي لكونها ثاني أكبر إثنية في أثيوبيا تقلص نفوذها بسبب النظام الفيدرالي الإثني الذي إستهدفها بالدرجة الأولى بإنتزاع مساحات واسعة من أراضي كانت قد استولت عليها من حقبة الإمبراطور منيليك خاصة العاصمة أديس أبابا التي عادت لإقليم أرومو.

خفض التوترات الإقليمية داخل أثيوبيا والتي كانت جبهة تحرير شعب تجراي تغذيها في فترة حكمها خاصة التوترات بين إقليم أوقادين الصومالي وإقليم أرومو، وكذلك التوتر بين الصوماليين والعفر في المدينة الإدارية دَرِيداوَى، والتوتر بين الأرومو والعفر حول نهر أواش وغيرها من الصراعات بين الأقاليم المتجاورة، أو داخل الإقليم الواحد.

أما إقليميا فيتوقع زوال التوتر بين إثيوبيا وإرتريا، فآبي أحمد علي كان قد إتخذ في 18/يونيو/2018م قرار تطبيع العلاقات بين البلدين، ثم تحرك دوليا لكسر عزلة النظام الإرتري، في المقابل أبدى رئيس إرتريا تماهيه التام مع آبي أحمد في تضييق الخناق على جبهة تحرير شعب تجراي العدو المشترك للطرفين، ليتعزز هذا التماهي بمساهمة الجيش الإرتري في إزاحة جبهة تحرير شعب تجراي من المشهد السياسي في أثيوبيا، وتدمير قوتها العسكرية.

يتوقع من تدخل إرتريا في الشأن الداخلي الأثيوبي التأثير بقوة خاصة على أقاليم الأمهرا فإرتريا تطمح في أن تنفتح تجاريا على إقليم الأمهرا وأن تتحول أثيوبيا من إستخدام ميناء بورسودان إلى ميناء مصوع خاصة صادرات أقاليم قُوجام، بحر دار، قندر وجميعها تقع في غرب أثيوبيا، وهذا سيؤسس لنزاع محتمل بين السودان وإرتريا التي ستغذي النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا في منطقة الفشكة، لذلك كان تحرك القوات السودانية في تأكيد سلطتها على حدودها خطوة إستباقية لأي تطورات قد يقدم عليها نظام الحكم في إرتريا عبر تحالفه مع غلاة القوميين من الأمهرا، والسودان لديه تجارب مريرة مع إسياس أفورقي في إثارة النزاعات والتوترات الأمنية، والتهريب على طول حدوده مع إرتريا لأكثر من عقدين.

خريطة توضح منطقة الفشقة شرق القضارف و المستغلة بواسطة المزارعين الاثيوبين

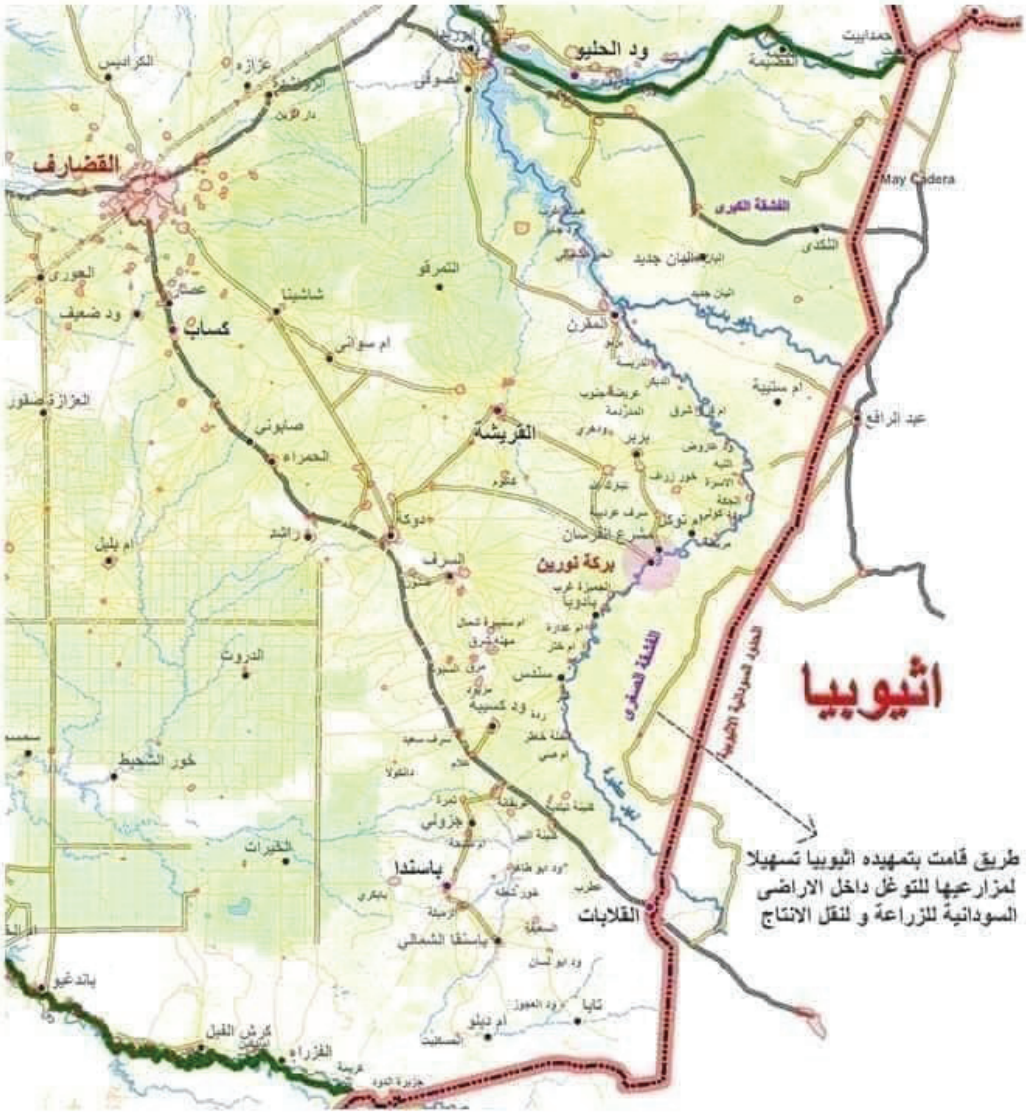

التقارب الإرتري الأثيوبي سيكون على حساب جيبوتي في المدى البعيد والتي تعتمد كليا على إستخدام أثيوبيا لموانئها، وذلك لتخلف البنية التحتية في مينائي عصب ومصوع الإرتريين حاليا، غير أن إرتريا ستعمل جاهدة لجذب أثيوبيا إلى موانئها خاصة الصادرات والواردات من غرب أثيوبيا الأقرب لميناء مصوع من ميناء جيبوتي البعيد نسبيا والوعر من حيث التضاريس.

زوال الجبهة الشعبية لتحرير تجراي من المشهد السياسي في أثيوبيا سينعكس إيجابا على الأوضاع السياسية والأمنية في الصومال وذلك بسبب تقلص تدخل أثيوبيا في الشأن الصومالي فجبهة تحرير شعب تجراي عندما كانت في السلطة عملت جاهدة لتفتيت الصومال وشطره إلى نصفين بوقوفها بقوة مع أرض الصومال وتغذية الخلافات داخل الصومال، والتدخل فيه عسكرياً، وإسقاط حكومة المحاكم الإسلامية، هذا التدخل السالب سيختفي، كما أن آبي أحمد في الفترة القليلة الماضية أبدى نوايا حسنه بدعمه للحوار بين شطري الصومال الذي رعته دولة جيبوتي في مطلع العام.

في حالة فوز ائتلاف حزب الازدهار في الانتخابات القادمة سيعمل آبي أحمد خلال المرحلة التي تعقبها على تهدئة الخلاف مع مصر في ملف سد النهضة فأثيوبيا إذا أنجزت خطة الملء الثانية تكون قد تجاوزت آخر نقاط الخلاف مع مصر فالخلاف تمحور حول أربعة قضايا رئيسة هي معارضة بناء السد، طلب المشاركة في تمويل وبناء السد، المشاركة في إدارة وتشغيل السد، فترة ملء السد، وسيكون الخلاف حول الفترة الأخيرة من ملء ولن يضير أثيوبيا شيء إذا مددت هذه المرحلة لعام 2025م، ولهذه العوامل لن ينجرف آبي أحمد نحو التصعيد في ملف سد النهضة.

الصومال

تم تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19 (كرونا) في الصومال في 16/مارس/2020م وكانت الحالة لمواطن صومالي عاد من الصين، وبلغت جملة الحالات المؤكدة من تاريخ تسجيل أول حالة وحتى نهاية العام 2020 4450 حالة إصابة، توفي منهم 120ىشخصا، وبلغت حالات التعافي أكثر من 3000 حالة[5]

التطورات الأمنية

شهد الملف الأمني في الصومال تطورا ملحوظا بهيكلة الأجهزة الأمنية وتحسن ملحوظ في كفاءة القوات المسلحة الصومالية مما قلل من وتيرة العنف وهجمات حركة الشباب الصومالية، مقارنة بالأعوام السابقة، فالعمليات الارهابية خلال العام 2020 جميعها كانت عمليات تفجير إنتحارية وسيارات مفخخة، واختفت عمليات المواجهات المباشرة من الاغارات والكمائن، وهذا مؤشر على أن الأجهزة الأمنية الصومالية والجيش بدأوا في بسط سيطرتهم في نطاق واسع من الدولة، وقد بلغت جملة العمليات

الإرهابية التي شهدها الصومال في العام 2020م ستين عملية إرهابية، 17 عملية تفجير سيارات مفخخة، وعدد 12 عملية إنتحارية، 31 عملية عشوائية (ألغام وعبوات ناسفة). ونفذ الجيش أكثر من 150 عملية عسكرية ضد جماعة الشباب كان جزء كبير منها عمليات إستباقية.[6] وهذا سوف يكون له مردود جيد عندما يحين موعد تولي الأجهزة الأمنية الصومالية المهام الأمنية من قوات الأمصوم في العام 2021م، كما أن هذا التحسن في الجانب الأمني كان له دور في أن تسمي الولايات المتحدة الأمريكية سفيرها في الصومال بعد غياب دام ثلاثة عقود، وهذه العودة معنويا مهمة للدولة الصومالية لأنها دليل على تعافي الدولة الصومالية وعودتها إلى المجتمع الدولي.

الاستحقاق الدستوري في الصومال

في منتصف العام 2019 صادقت الحكومة على مسودة قانون الانتخابات الذي تباينت حوله المواقف خاصة من الولايات الفيدرالية منها هيري شبيلي، وجوبا لاند، وبونت لاند، وجلمدغ، وأعلنت جميعها أنها ستقاطع الانتخابات، وكنا في مركز دراسات القرن الإفريقي قد أشرنا في تقرير 2019م بأنه لا توجد في الصومال محكمة دستورية تتولى تفسير مواد الدستور ونتيجة لغياب المحكمة الدستورية يمكن أن تحدث إشكالات قبل وأثناء العملية الإنتخابية، وهذا ما حدث بالضبط حين حدث نزاع حول قانون الانتخابات بين الحكومة الصومالية وحكومات الأقاليم، وعقدت عدة لقاءات عرفت بلقاءات طوس مريب غير أنه لم تتمكن الحكومة ولا رئاسة البرلمان غي المفاوضات مع حكومة الأقاليم التي هددت بمقاطعة الانتخابات من إحتواء الخلاف. غير أنه تم التوافق وستدخل الصومال في مطلع 2021م إلى حلبة الصراع الانتخابي، وسيظل خلل غياب المحكمة الدستورية قائما وهو ما حذر منه ممثل الأمم المتحدة في الصومال في عرضه لأهم التحديات التي واجهت الصومال خلال العام 2020م.

شطب الديون الصومالية

في نهاية العام 2019 تمكنت النائبة في الكونجرس إلهان عمر من إقناع الكونجرس الأمريكي بشطب الديون المترتبة على الدولة الصومالية فتم شطب مليار ونصف دولار أمريكي هي جملة الديون على الصومال، وفي مارس 2020 تمكنت الحكومة الصومالية من سداد متأخراتها على المستحقة للبنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية) وذلك بتعاون نرويجي حيث منحت الحكومة النرويجية الحكومة الصومالية 365،9 مليون دولار أمريكي. هذا النجاح ىسيمكن الحكومة الصومالية من الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

المصادر

1. وزارة الصحة الأثيوبية.
2. الدستور الأثيوبي.
3. فانا ـ أديس أبابا https://addisstandard.com/breaking-national-defense-forces-given-order-to-start-military-offensive-against-tplf-pm--abiy-ahmed)،
4. رصد ومتابعة مركز دراسات القرن الإفريقي.
5. رصد لتقارير تقارير وزارة الصحة الصومالية، مركز دراسات القرن الإفريقي.
6. رصد ومتابعة مركز دراسات القرن الإفريقي.